مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد: 7 (رت 69) السنة: 2022

المصطلحات التمهيدية الأساس في النحو العربي – قراءة ابستمولوجية–

Basic Introductory Terms in Arabic Grammar- Epistemological reading-

نورالدين بوزناشة[1]
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
nourbouza @yahoo.fr
الزايدي بودرامة
جامعة سطيف2
Boudrama1981@gmail.com

تاريخ الوصول 2021/11/27 القبول 2022/10/20 النشر على الخط 2022/11/05
Received 27/11/2021 Accepted 20/10/2022 Published online 05/11/2022

ملخص:

دأب النحاة العرب في تأليفهم النحوي على عقد مقدمة تتضمن الحديث عن المصطلحات التمهيدية الأساس في النحو العربي (اللغة، الكلام، الكلمة، القول ...)؛ بعدّها المرجع الإبستمولوجي الممهد والمسهل لفهم تفريعات مختلف الأبواب النحوية التي هي لب مادتهم التي يشتغلون عليها، ولقد استند النحاة العرب في تحديد مفاهيم هذه المصطلحات وضبطها إلى استقراء الواقع اللغوي، فأثمر ذلك الجهد درسا نحويا منظما تنظيما علميا دقيقا. والسؤال الذي نتوخى الإجابة عنه في هذا المقال هو: ما مضامين هذه المصطلحات التمهيدية؟ وما الفروقات التي أقامها النحاة بينها؟ وما دورها في فهم مختلف الأبواب النحوية؟.

وقد أمكننا أن نسجل بعض النتائج يأتي في مقدمتها: أن النظر النحوي نظر قائم على استقراء الواقع اللغوي، وليس نظرا مفروضا عليه، وأن مضامين هذه المصطلحات التمهيدية تؤسس للمنطلقات المرجعية التي كان ينطلق منها النحاة، وأن هذه المصطلحات ضرورية لتوقف بقية الأبواب النحوية عليها.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، النحو العربي، الواقع اللغوي، اللغة، الكلام.

Abstract:

Arab grammarians have consistently composed their grammar on an introduction contract that includes talking about basic introductory terms in Arabic grammar (language, speech, word, say ...) then the pioneering and facilitating epistemological reference to understanding the ramifications of the various grammatical sections that are the core of their material,which they work on. Arab grammarians based defining the concepts of these terms and controlling them on extrapolating linguistic reality, and that effort resulted in a grammatical, structured, and carefully organized scientific lesson. The question that we seek to answer in this article is: What are the implications of these introductory terms? What are the differences that the grammarians made between them? What aretheir roles in understanding the various grammatical sections؟We have been able to record some of the results that come in the forefront: That grammatical consideration is based on extrapolation of linguistic reality, not an imposed view on it, that the contents of these introductory terms establish the reference points from which grammar was used, and that these terms are necessary for the rest of the grammatical sections to depend on.

Keywords: Term, Arabic Grammar, Linguistic Reality, Language, Speech.

[1] المؤلف المراسل: **نورالدين بوزناشة** البريد الالكتروني: **nourbouza@yahoo.fr**

1. مقدمة:

من المعلوم أنّ النحاة قد بنوا قواعدهم وأسسوها منطلقين من الكلام العربي الذي جمعوه من أفواه العرب الذين لم يطرق ألسنتهم الفساد؛ لأنّهم بقوا بعيدين عمّا يشوّش فصاحتهم اللغوية، أو يحرفها، أو يغيرها. وقد ضبطوا حدود هذا الكلام الزمانية والمكانية، وهو ما يعرف برقعة الاحتجاج وزمانه، ذلك أنّهم انتبهوا إلى أنّ الملكة العربية قد تغيرت مع مرور الزمن، فكان "المقياس الوحيد عندهم هو بقاء الملكة اللغوية العفوية العربية عند بعض العرب، وتغير هذه الملكة عند غيرهم على ممر العصور لا في عصر واحد، ولم يكن المقياس التمسك بالقديم على الإطلاق، فالقديم أمر نسبي، فالعلماء الأولون كانوا يأخذون اللغة من معاصريهم من فصحاء العرب، ويمتنعون عن ذلك بالنسبة إلى من هو أقدم ممن تغيرت لغته كبعض من ذكرهم التاريخ"[1]، وقد تمكنوا – بفضل هذه المنهجية العلمية – أن يضعوا علما مضبوطا حفظ للكلام العربي صور تأليفه، وما يجوز فيه وما لا يجوز.

والمطّلع على كتب النحو يجدها مصدرة بالحديث عن بعض المصطلحات التي تعين المتعلم على إدراك ما يعرض عليه فيما بعد، مثل تعريف النحو، واللغة، والكلام، والكلمة، واللفظ، والقول، وغيرها من المصطلحات التي سنأتي على مناقشتها في هذا المقال، وتعدّ هذه المصطلحات التمهيدية الأساس المدخل الرئيس للأبواب النحوية التي تجمع بين دفتيها تلك التفريعات التي تنضوي تحتها، ومن ثمة سنقف عندها لنتلمس مضامينها وتأثيرها في النظر النحوي، وقد انطلقنا من الإشكالية الآتية: ما مضامين هذه المصطلحات التمهيدية؟ وما الفروقات التي أقامها النحاة بينها؟ وما دورها في فهم مختلف الأبواب النحوية؟.

يهدف هذا المقال إلى بيان مضامين هذه المصطلحات التمهيدية، وكذا الإشارة إلى الفروقات فيما بينها، ثمّ الكشف عن علاقتها بالأبواب النحوية، ودورها في فهمها .

وقد تتبعنا في هذا المقال المنهجية الآتية: استهللنا المقال بمقدمة ممهدة للموضوع؛ ثمّ وضحنا الوعي المنهجي القائم في كتب النحو مع الإشارة إلى التدرجية، والتأكيد على أهمية المصطلحات الأساس، ثمّ عرضنا هذه المصطلحات مع تحليلها ومناقشتها؛ لنصل في الأخير إلى خاتمة تضمنت أهم النتائج.

2. الوعي المنهجي في كتب النحو:

تعدّ المصطلحات مفاتيح العلوم، و" ثمارها القصوى فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما يتميز كلّ واحد منها عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية"[1]، وبذلك تصبح مصطلحات العلوم هي الصورة الكاشفة لأبنيتها المجردة[2]؛ من حيث مفاهيمها، ودلالتها.

إنّ النحو العربي من العلوم التي وصلت إلينا كعلم مستقر واضح في مصطلحاته، محدد في قواعده؛ لذلك فإنّ معرفته مرهونة بمدى معرفة مصطلحاته التي تدل عليه[3]؛ وقد حدد النحاة مصطلحات أساس تمهيدية تكون مدخلا للأبواب النحوية؛ منطلقين من

---

[1] _ الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007 ، ص70.

[1] _ عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات عربي- فرنسي، فرنسي – عربي مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب،تونس، دط،دت، ص11.

[2] _ المرجع نفسه، ص 14.

[3] _ ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري،عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1981، ص ز.

مصطلح الكلام الذي يعدّ مدار للوصف والتحليل؛ وهو الموضوع الرئيس للنحو العربي؛ وبه تتحدد خصوصية علم النحو؛ وتميزه عن غيره عن بقية العلوم.

لاشك أنّ إشارة النحاة إلى المصطلحات التمهيدية للنحو العربي تعكس وعيا منهجيا تنظيميا يهدف إلى بيان نوعية المعرفة المفرزة؛ عن طريق تحديد موضوع النحو العربي؛ ومجال الدراسة حتى لا يلتبس بغيره؛ وذلك يندرج ضمن إطار تحديد وظيفة النحو داخل المجال التداولي الإسلامي.

لقد اهتم النحاة بالكلام أو الجانب التركيبي الذي كان محل عنايتهم من خلال رصد علاقاته، وأجزائه، ووظائفه؛ وبذلك كان مصطلح الكلام من أهم المصطلحات النحوية الأساس؛ ووفقه انتظمت الأبواب النحوية التي تجمع مسائل علم النحو؛ ولهذا ابتدأ صاحب الألفية بقوله ـ"**كلامنا لفظ مفيد**"[1]؛ لأنّ مدار علم النحو ومحل النظر هو البحث في الكلام، وما يتألف منه، وما فيه من علاقات.

ومن المصطلحات النحوية الأساسية: الكلمة؛ بوصفها وحدة كلامية بنائية، وهي لبنة أساسية في الكلام ؛ إذ ينطلق من المفردات للولوج إلى المركبات وهذا ديدن كثير من النحاة منهم ابن هشام الذي انطلق من تعريف الكلمة وصولا إلى أقسامها ثم بيان الانتظاميات الصرفية المتعلقة بها والوظائف النحوية التي تؤديها[2]

وهكذا، تضمنت مقدمات الكتب النحوية المصطلحات النحوية الأساسية التي تقوم عليها الأبواب النحوية وذلك بقصد تعريف المتعلم بمفاتيح النحو العربي التي توصل إلى معرفة الأبواب النحوية؛ وهذا يدل على رؤية
منهجية تدرجية تنظيمية؛ لأنّ "كل علم يصطنع لنفسه من اللغة معجما خاصا"[3].

1.2 . التدرجية :

نتلمس هذا الأمر عن طريق تتبع منطلقات النحاة في عرض المادة النحوية؛ إذ نجد بدايات كتبهم ومقدماتها ؛ تستهل بالحديث عن المصطلحات الأساس الممهدة (اللغة ، النحو، الكلام، الكلم ،الكلمة) للأبواب النحوية؛ والتي تعد مفاتيح لمعرفة تلك الأبواب.

لقد اعتمد النحاة على تدرجية تعليمية؛ تهدف إلى تبسيط المعرفة النحوية للمتعلم؛ انطلاقا من تعريفه بالمصطلحات الأساس التمهيدية للنحو العربي التي ستعينه على معرفة الأبواب النحوية، والمعجم الفني للنحو العربي؛ ومن ثمة تغدو هذه المصطلحات الفنية الأساس مداخل رئيسة للولوج إلى تلك الأبواب النحوية الجامعة لمسائله .

مثلا؛ نجد ابن جني يورد المصطلحات النحوية الأساس في صورة منتظمة مبتدئا بالفصل بين مصطلحي الكلام والقول، ثمّ محددا مدلول مصطلح اللغة والنحو، وما ينبني عليها من أبواب نحوية ولغوية[4].

---

[1] _ أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو، تحقيق : سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، دار المنهاج، الرياض، السعودية، 1428 هـ، 2007، ص 69.

[2] _ عبد الله جمال الدين بن هشام، قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الخير، سوريا، ط1، 1990، ص15.

[3] _ عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 12.

4 _ عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، المكتبة العلمية، مصر، ط1، 1952،ج1، ص 5.

أمّا الزمخشري؛ فينطلق من مصطلح الكلمة والكلام؛لينتقل بعدهما إلى ما يترتب أو ينبني عليهما من مسائل نحوية[1]، وكذلك ابن مالك استهل ألفيته بالحديث عن مصطلح الكلام ما ينبني عليه من الأبواب النحوية؛ بينما ابن هشام انطلق من مصطلح الكلمة، وما ينبني عليه من أبواب نحوية[2].

وهكذا؛ نلحظ أنّ هناك اختلافا بين النحاة من جهة الانطلاق من مصطلح الكلمة أو الكلام، إلا أنها تظل مصطلحات مفاتيح رئيسة ينتقل منها إلى الأبواب النحوية.

وعليه؛ فإن النحاة اعتمدوا على منهجية تدرجية في الانتقال من المصطلحات المفاتيح التي تتضمن مفاهيم مركزية للنحو العربي للوصول إلى الأبواب النحوية.

2.2 . أهمية المصطلحات النحوية الأساس:

تمثل المصطلحات الأساس التمهيدية للنحو العربي مدخلا للأبواب النحوية التي تنبني عليها ؛ كما أنّها تحوي مفاهيم جوهرية للنحو العربي؛ فلابد للمتعلم أن يعرفها؛ ولهذا درج النحاة على ذكرها في مقدمات كتبهم، ومن هذه المصطلحات:

3.2 . مصطلح النحو:

ذكر الأشموني حدا شاملا، عرض فيه للتعريفين الاصطلاحي واللغوي، فقال: "النحو في الاصطلاح: هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، قال صاحب المقرّب: فعُلم أنّ المراد هنا بالنّحو ما يرادف قولنا: (علم العربية) لا قسيم الصّرف.

وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي: المنحو؛ كالخلق بمعنى: المخلوق، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم، وإن كان كلّ علم منحوّا؛ أي: مقصودا، كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية، وإن كان كل علم فقها، أي مفقوها، أي: مفهوماً. وجاء في اللغة لمعان خمسة: القصد؛ يقال: نحوت نحوك، أي: قصدت قصدك، والمثل؛ نحو: مررت برجل نحوك؛ أي مثلك، والجهة؛ نحو: توجهت نحو البيت، أي: جهة البيت، والمقدار؛ نحو: له عندي نحو ألف؛ أي: مقدار ألف، والقسم؛ نحو: هذا على أربعة أنحاء؛ أي: أقسام. وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روي أنّ علياً –رضي الله تعالى عنه– لما أشار على أبي الأسود الدّؤلي أن يضعه، وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب، قال: (انح هذا النحو يا أبا الأسود)"[3]. وقد علق الصبان على هذا التعريف، مستخلصا أهم القضايا التي عالجها هذا النص فأورد أنّ[4]:

أ– موضوعه: الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها؛ حال إفرادها ك: الإعلال والإدغام، والحذف، والإبدال؛ أو حال تركيبها ك: حركات الإعراب والبناء.

ب– غايته: الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله، والاحتراز عن الخطإ في الكلام.

---

[1] _ جار الله الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميلل بديع يعقوب، دارالكتب العلمية بيروت، لبنان ط1، 1999 ، ص33.

[2] _ ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 69. و: ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى، 15.

[3] – علي بن محمد الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1955،ج1، ص5-6.

[4] – ينظر: محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت، ج1، ص48-49-50.

ج- المقاييس: جمع مقياس، وهو ما يقاس عليه الشيء ويوافق به من القواعد الكلية.

د- المستقرإ من كلام العرب: خرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه.

هـ- أحكام أجزائه: المراد بالأحكام ما يمل الأحكام التصريفية، والأحكام النحوية.

و- لا قسيم الصرف: هذا اصطلاح القدماء، واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء، وجعله قسيم الصرف، وعليه فيعرف بأنه: علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء.

ويمكن أن نضيف إليها التعليقات الآتية:

أ- الاستقراء، والاستنباط يمثلان المنهجية التي كان يعتمدها النحاة لاستخراج القواعد من كلام العرب، فهم تتبعوا الجزئيات، وصنفوها، ثم جردوا للنظائر قاعدة تجمعها؛ قال ابن خلدون: "فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه منها بالأشباه، مثل أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع"[1].

ب- استعمل مصطلح النحو بداية للدلالة على نظام اللغة العربية كلّه، يدّل على هذا كتب المتقدمين، مثل كتاب سيبويه، وكتاب المقتضب للمبرد، وكتاب الأصول لابن السراج وغيرها، يقول ابن السراج مثلا في تعريفه: "النّحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[2]، فهذه الكتب اشتملت على البحث في الأصوات، وفي الصرف، وفي التركيب، وفيها تنبيهات بلاغية،وينبه الحاج صالح إلى أن مصطلح النحو بعدّه دالا على العلم المعروف (نظام اللغة العربية) "لم يرد إطلاقا في كتاب سيبويه – وهو قديم- ولم يظهر بهذا المعنى إلا في كتاب معاني القرآن للأخفش تلميذ سيبويه لأوّل مرة ... كما ظهر أيضا بهذا المعنى عند معاصره الفراء ..."[3]، ثم يبين لنا كيف مثل الأخفش والفراء من مدلوله اللغوي إلى مدلوله الخاص فقال: "من أمثلة كلام العرب المسموعة هذه الملاحظة من أحد الذين سمع منهم سيبويه: (إنكم لتنظرون في نحو كثيرة)، فهو بذلك يخاطب النحويين، ويظهر تعجبه للكثرة المهولة من العبارات التي ينظرون فيها، ويتضح من هذا أن أهل العلم لقبوا بالنحويين من زمان بعيد نسبة إلى موضوع بحوثهم التي شغلوا به وهو نحو العربية [المثل والضروب من الكلام] فحول الناس بعد سيبويه، ونخصّ بالذكر الأخفش، هذه النسبة إلى لفظة النحو فصار (النحويون = أهل العربي)، وربما أخذ ذلك من أحد معاصريه فصار النحو الذي هو (مجرد الضرب من الكلام) مصطلحا يتضمن معنى العلم والمهنة، وانتشر بعد ذلك"[4].

ثم تخصّص النحو فصار يشمل دراسة بنية الكلمة وبنية الجملة، وهو ما دل عليه التعريف السّابق، وتعاريف أخرى مثل تعريف ابن جنّي الشّهير: "هو انتحاء سَمْت كلامِ العرب في تصرّفه، من إعراب، وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتّحقير، والتّكسير، والإضافة، والنّسب، والتّركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطقَ بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ

---

[1] – عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تحقيق: عبد الله الدرويش، دار البلخي، سوريا، ط1، 2004، ج2، ص368.

[2] – محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1996،ج1، ص35.

[3] – الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2012 ،ص26.

[4] – المرجع نفسه، ص27.

بعضهم عنها رُدّ به إليها"[1]، ثم تخصّص النّحو أكثر فصار يدرس بنية الجملة فقط (ويركز على تفسير توزيع الحركة إعرابا وبناء)، أي أنّه صار قسيما للصّرف (أي أن الصرف ليس موضوعا من موضوعاته)؛ ومثاله ما ذكره الصبان حين قال: "اصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء، وجعله قسيم الصرف، وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب أو البناء"[2].

4.2 .تعريف اللّغة:

من أشهر من عرفها ابن جنّي في قوله: "أمّا حدّها فإنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم. هذا حدّها، وأمّا اختلافها فلما سنذكره في باب القول عليها: أمواضعه هي أم إلهام، وأمّا تصريفها، ومعرفة حروفها فإنها فُعْلة من لغوت، أي: تكلمت، وأصلها لُغْوة، ككرة، وقُلَةٍ، وثُبَة، كلها لاماتها واوات، لقولهم: كروت بالكرة، وقلوت بالقلّة، ولأن ثبة كأنّها من مقلوب ثاب يثوب، وقد دلّلت على ذلك وغيره من نحوه في كتابي في (سرّ الصّناعة)، وقالوا فيها: لُغات، ولُغُون، ككُراتٍ، وكُرون، وقيل منها: لغِي يلغَي، إذا هَذَى، ومصدره: اللّغا، قال:

(وربِّ أسرابِ حَجِيجٍ كُظّمِ *** عن اللّغَا ورَفَثِ التَّكَلُّمِ)، وكذلك اللَّغْو؛ قال اللَّه سبحانه وتعالى: ﴿وإذا مرّوا باللّغوِ مرّوا كِراما﴾؛ أي: بالباطل، وفي الحديث: "من قال فِي الجمعِة: صه فقد لغا"؛ أي: تكلّم"[3].

من هذا التعريف يتبدّى أن الظاهرة اللغوية تتشكل من ثلاثة مظاهر نوجزها في النقاط الآتية[4]:

أ- المظهر الفيزيائي الصّوتي للغة: فاللغة في جوهرها أصوات، وهذه الخاصية الفيزيائية المادية هي ما يميز الظاهرة اللغوية عن باقي أنماط التواصل الأخرى، وأنّها هي الأصل، وباقي طرق التواصل (الكتابة، والإشارة ...) إنّما هي بدائل تحلّ محلة في سياقات معينة، ولأسباب محددة، ووقوف علماء العربية على هذه الحقيقة جعلهم يتوسعون في دراسة أصوات العربية، فـ"قد أثمرت الدراسات اللغوية منذ القرن الرابع الهجري متونا متخصصة؛ حيث أفرد ابن جني القضايا الصوتية بمؤلف خاص ومستقل هو (سر صناعة الإعراب) الذي يعدّ ... أول محاولة في هذا المجال، بل هو أول من استعمل مصطلح علم الأصوات"[5]، ومعلوم أنّ الدراسات اللغوية العربية في هذا المجال كثيرة، لكنّها موزعة على علوم عدة.

ب- المظهر الإنساني الجماعي للغة: فاللغة خاصية إنسانية، يقول السيوطي: "إن الإنسان هو المتمدّن بالطبع والتوحُّش دَأْبُ السباع، ولهذا المعنى توزَّعَت الصنائع وانْقَسَمَت الحرَف على الخَلْق، فكلُّ واحدٍ قصَر وقتَه على حرْفة يشتغل بها، لأنّ كلَّ واحد من الخَلْق لا يمكنُه أن يقوم بجُمْلَة مَقَاصده، فحينئذ لا يخْلُو من أن يكونَ محلُّ حاجته حاضرةً عنده أو غائبةً بعيدةً عنه، فإن كانت حاضرةً بين يديه أمكنه الإشارة إليها، وإن كانت غائبةً فلا بدَّ له من أن يدلَّ على محل حاجاته، وعلى مَقْصوده وغَرضه، فوضعوا الكلامَ دلالةً، ووجدوا اللسانَ أسرعَ الأعضاء حركةً وقبولاً للتّرداد، وهذا الكلام إنّما هو حرفٌ وصوتٌ، فإن تركه سدًى غفلاً امتدَّ وطال، وإن قطعه تقطَّع فقطَّعوه، وجزّؤوه على حركات أعضاء الإنسان التي يخرج منها الصوت، وهو من أقصى الرّئة إلى منتهى

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص34.

[2] – الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1،ص49.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص33.

[4] – ينظر: فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، دار الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2011، من ص54 إلى ص76.

[5] – المرجع نفسه، ص55

الفم"[1]، نفهم من هذا النص أن الإنسان اجتماعي بطبعه، واجتماعه هذا أحوجه إلى أن يُفهم مقصوده إلى غيره، وذلك هو التواصل بين أفراده، "فالحاجة الاجتماعية التواصلية هي أصل وجود اللغة، والقدرة الإنسانية هي منطلق الفعل اللغوي، وبينهما يعمل العقل باعتباره آلة تجريدية وخزانا للمعاني على الربط المفهومي بين الحاجة والطاقة، وذلك على الشّكل التّالي:

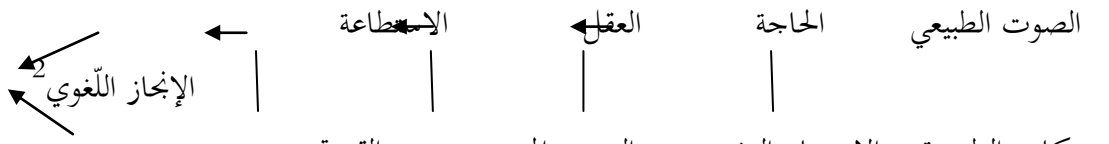

وفي هذا السياق يقول الجاحظ: "المعاني القائمة في صدور الناس، المتصورة في أذهانهم، المتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره، وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره. وإنما يحيي تلك المعاني ذكرُهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها. وهذه الخصال هي التي تقر بها من الفهم، وتجليها للعقل، وتجعل الخفي منها ظاهرا، والغائب شاهدا، والبعيد قريبا، وهي التي تلخّص الملتبس، وتحل المنعقد، وتجعل المهمل مقيدا، والمقيد مطلقا، والمجهول معروفا، والوحشي مألوفا، والغفل موسوما، والموسوم معلوما"[3].

ويمكن إضافة مظهر آخر من مظاهر اللغة، وهو تنوعها بحسب توزع مستعمليها، أي أن اللغات تختلف باختلاف المجتمعات، يدل على هذا قول ابن جني (كلّ قوم)، وأهم مظهر (وأول مظهر يمكن الالتفات إليه) من مظاهر اختلافها اختلاف أصواتها.

ت- المظهر الوظيفي للغة: يدل عليه قول ابن جني (عن أغراضهم)، فالإنسان يؤدي باللغة أغراضا كثيرة، أبرزها إقامة التواصل، وإقامة التواصل يخرج إلى أغراض كثيرة منها: البيان عما في الضمير، التنفيس عن النفس، التأنيب .... وهي الأغراض التي يقصدها – عموما – الإنسان بإنجازه اللغوي نفسه.

فاللغة في جوهرها أصوات، تأتلف منها الكلمات والجمل، والنصوص، وضعتها الجماعة اللغوية لتحقيق التواصل بين مستعمليها، هذا هو التصور العام لهذا المصطلح.

وهناك استعمالات خاصة لمصطلح اللغة في كتب المتقدمين أمثال سيبويه، استقرأها الحاج صالح فتوصل إلى أنه "إذا نظرنا في هذه الأمثلة المتنوعة للفظة (لغة) وأمعنا النظر في السياقات المختلفة التي وردت فيها رأينا أن سيبويه يطلق لفظة (لغة) في جميع هذه النصوص على كيفيّة خاصّة في استعمال العرب، أو جماعة منهم لعنصر خاصّ من عناصر العربيّة: النّطق بصوت معيّن أو استعمال لصيغة كلمة معينة أو لتركيب معين، ولا يطلقها على لهجة بأكملها، أو على لسان خاصّ بقبيلة، أو إقليم"[4].

وقد أقدم الحاج صالح على هذا التدقيق حتى يبين أن مصطلح اللغة يختلف اختلافا كبيرا عن مفهوم اللهجة الذي نعرفه؛ فاللهجة "نظام لغوي بأجمعه، وخاصة في زماننا هذا اللسان الإقليمي الذي له خصوصيات لغوية تخالف اللهجات الأخرى، وكلّها

[1] – جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصححه: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، لبنان ،ط1، 1998، م1، ص32.

[2] – فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية، ص67

[3] – عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان، ط1، 1948، ج1، ص75.

[4] – الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص154.

تنتمي إلى لسان أقدم منها، فليس في لفظة لهجة في الاستعمال الحديث ما تدل عليه كلمة لغة في القديم"[1]، كما ينبه إلى أمر آخر وهو أن "كلمة لغة صارت تدل شيئا فشيئا على ما يدل عليه لفظ اللسان ... وتغلبت كلمة لغة على كلمة لسان بعد ذلك وصارا بمعنى واحد، واطرد ذلك عند ابن جني (الخصائص في كل مكان تقريبا)"[2]، والتعريف الذي أورده ابن جني للغة ينطبق حقيقة على اللسان، وذلك لأنهما صارا عنده مترادفين، كما أورد الحاج صالح استعمالين آخرين لهذا المصطلح (اللغة) هما[3]: 1- مجموع المفردات التي يتكوّن منها لسان من الألسنة 2- المفردات المبتذلة عند جميع الناطقين؛ أي: اللغة غير الفنية، كأن نقول: الصلاة لغة هي، والفاعل لغة هو ... وهذا الكلام يقودنا إلى المراد باللسان عند المتقدمين من علماء العربية.

5.2 .اللّسان:

يطلق اللّسان على العضو؛ قال ابن منظور: "اللسان: جارحة الكلام"[4]، كما يطلق على مفهوم اللغة الذي أوردناه لابن جني من قبل، وإن كان ذلك هو المفهوم الأصل لمصطلح اللسان، فهو المستعمل في "القرآن الكريم (لا توجد فيه كلمة أخرى لهذا المدلول غير اللسان)، والشعر الجاهلي والإسلامي، وما نقل من كلام النحويين قبل وفاة سيبويه، وكل ما ألف في ذلك العهد في العربية، والفقه، والحديث، وغير ذلك من العلوم الإسلامية، فلا يوجد فيها إلا لفظ اللسان"[5]، ومرجع هذا إلى "أن عبارتهم (اللغة العربية) التي كانوا يقابلون بها (اللغة الأعجمية) (ومقصودهم منها: هذان الاستعمالان الإقليميان المختلفان: العربي والأعجمي)، أدّتهم حتما إلى هذا الاشتراك الدّلالي بين اللغة واللسان الذي رأيناه كما عند ابن جني، لأنه أصبحت المسافة قريبة بين هذه العبارة، وعبارة (اللسان العربي)، فعبروا هذه المسافة بأن أشربوا لفظ (اللغة) مدلول اللسان، وحصل بذلك ترادف تام بهذا الاعتبار، وحافظوا مع ذلك على المدلول الأول للفظ اللغة لاحتياجهم إليه"[6]. وهذا معناه أنّ مصطلح اللغة، واللسان لا تتوقف عليه معرفة المصطلح في ذاته فقط، بل تتعداه إلى ضبط العلوم التي تلبست به، مثل: علم اللغة، وعلم اللسان.

6.2 . الكلام:

يرى الحاج صالح أن لهذا المصطلح في استعمال النحاة ثلاثة معان أساسية، نوجزها فيما يلي[7]:

أ- مجموع ما يتكلّم به قوم، وطريقتهم في الكلام، فكلام العرب، أو كلام العجم هو طريقة التعبير عندهم خاصة بهم، هذا المفهوم استقاه الحاج صالح من قول سيبويه: (هذا من كلام العرب) و (ليس من كلام العرب) و (لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم).

ب- الخطاب الحاصل بالفعل بين المتخاطبين، وهو باللغات الأجنبية (Discours)ويرادفه الحديث أو الخطاب، وهو أيضا الـ (Enoncé) بالفرنسية و(Utterence)بالإنجليزية.

---

[1] - المرجع نفسه، ص156.

[2] - المرجع نفسه، ص157.

[3] - ينظر: الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان العربي، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2012، ص37

[4] - ابن منظور، لسان العرب مادة (ل س ن) دار صادر بيروت، لبنان دط،دت، م13، ص385

[5] - الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان العربي، ص82.

[6] - المرجع نفسه، ص82.

[7] - الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمالات العربي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط1، 2012، ص12-13.

ت- هو ما عبّر عنه ابن جني بقوله: "كلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدّار أبوك، وصه، ومه، وأف، وأواه"[1]، وهو ما سمّي بعد سيبويه بـ(الجملة المفيدة).

هذه الدلالات التي ذكرها الحاج صالح لمصطلح الكلام، أراد بها التحديد، وأن نظرة النحاة المتقدمين كانت نظرة واسعة لا ضيّقة، وأنه يجب أن ينتبه لهذا جيدا، واستحضار كل مفهوم في سياقه الذي يليق به، هذا من جهة، كما أراد التنبيه على مدلول مصطلح يرد في تعريف الكلام وهو (الإفادة) من جهة أخرى، ذلك أن هذا المدلول اختلف فيه اختلافا كبيرا بين النحاة (بين المتأخرين تخصيصا)، ولتوضيح ذلك نورد كلام السيوطي في الهمع الذي حاول أن يجمع فيه ما قاله النحاة، فقد ذكر أن الكلام يعرف بأنّه: "قول مفيد، وهو: ما يحسن سكوت المتكلم عليه، وقيل: السامع، وقيل: هما، والأصح اشتراط القصد، وإفادة ما يجهل لا اتحاد الناطق، وأشكل تصوير خلافه"[2].

وقد شرحه متطرقا إلى النقاط الآتية: 1- مفهومه لغة 2- الكلام على مفهومه الاصطلاحي (وفيه تطرق إلى مدلول القول، ومدلول الإفادة) 3- هل يشترط في الإفادة أن تكون جديدة 4- هل يشترط في الكلام القصد.

1- **المدلول اللغوي لمصطلح الكلام**: قال: "الكلام يطلق لغة على الخطّ، والإشارة، وما يفهم من حال الشيء، وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز، وعلى التّكليم الذي هو المصدر، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنّ إطلاقه على هذا حقيقة، وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها، وعلى اللفظ المركب أفاد أم لم يفد"[3]، يفهم من هذا أن إطلاقه على اللفظ (الصوت) هو الأصل، وإطلاقه على غيره فرع، كما يفهم أنه يطلق لغة (وهذا الكلام يحتاج إلى تثبت لأنه لا ذكر له في المعاجم) على كل ما تحقق به فائدة تواصلية سواء كانت باللفظ (وقد اشترط فيه التركيب حتى يخرج الكلمة الواحدة)، أو الخط، أو الإشارة، أو الحال (النصبة بتعبير الجاحظ)، كما يطلق على المعاني النفسية قبل أن ينطق بها صاحبها (تصور المعنى قبل نطقه، وحديث النفس).

2- **المدلول الاصطلاحي للكلام**:

قال: "أمّا في الاصطلاح فأحسن حدودها وأخصرها أنه: (قول مفيد)، فخرج بـ (القول) الخمسة الأول المذكورة، وبـ(المفيد) الكلمة، وبعض المركبات؛ وهو الذي لا يفيد. والمراد بـ (المفيد) ما يُفهم معنى يحسن السكوت عليه، وهل المراد سكوت المتكلّم، أو السّامع، أو هما؟ أقوال: أرجحها الأوّل، لأنه خلاف التكلم؛ فكما أنّ التكلّم صفة المتكلّم، كذلك السّكوت صفته أيضا. والمراد بـ (حسن السّكوت عليه) ألا يكون محتاجا في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به، أو عكسه، فلا يضره احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها"[4]؛ أي أنّ الكلام في اصطلاح النّحاة يشترط فيه أن يكون (قولا)، والقول هو "كلّ لفظ قال به اللّسان، تامّا كان أو ناقصا"[5]، وهو المراد عند بعض النّحاة بأنّه "اللّفظ الدّال على معنى"[6]، وهناك من النّحاة من يعبّر باللّفظ مباشرة، فلا يذكر مصطلح القول أصلا، لكن الذين اختاروا مصطلح القول إنما اختاروه لأنّ اللّفظ جنس يشمل المهمل والمستعمل،

---

[1] - ابن جني، الخصائص،ج1، ص17.

[2] - جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحمد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت، م1، ص48.

[3] - - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، م1، ص48.

[4] - المرجع نفسه، م1، ص48.

[5] - ابن منظور، لسان العرب، مادة (كلم)، م11ص572

[6] - عبد الله جمال الدين بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لبنان، دط،دت، ج1، ص13.

فخصّوا المستعمل منه بمصطلح القول؛ قال ابن هشام: "المراد باللّفظ: الصّوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دلّ على معنى؛ كزيد، أم لم يدلّ، كديز – مقلوب زيد– وقد تبيّن أنّ كلّ قول لفظ، ولا ينعكس"[1]، وقال الرّضيّ: "فالقول، والكلام، واللّفظ، من حيث أصل اللّغة، يطلق على كلّ حرف من حروف المعجم كان، أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه، مفيدا كان أو لا، لكن القول اشتهر في المفيد"[2].

فخرج باللّفظ ما لم يكن باللفظ (ما كان بالخط، أو الإشارة ...) وتركيز النحاة على اللفظ دون غيره مرجعه إلى أمور منها:

أ– أنّ الأصل في التواصل أن يكون باللفظ، وطرق التواصل الأخرى بدائل يحتاج إليها حين يتعذر اللفظ (وهي تؤدّي دلالة نيابيّة عن اللّفظ)، والمنظور التّاريخيّ يؤكّد أنّ الإنسان تكلّم ثمّ احتاج إلى الإشارة، والخطّ، وغيرها من البدائل.

ب– أنّ النّحاة حتى يتأكّدوا من أنّ الكلام الذي سيقيمون عليه دراستهم قالته العرب حقيقة لابدّ أن يكون مسموعا، أو منقولا (سماعا، أو كتابة) عمّن سمع حقيقة. ج– أن العرب كان منطلقهم السّماع في بناء العلوم (وخاصة القرآن الذي كان مفتّق كل الدراسات).

د– أن الكلام يلتبس بأمور كثيرة (المقام) لا يمكن فهمها إلاّ إذا استحضر منطوقا (فقد تحذف منه بعض العناصر مثلا من الكلام).

أمّا الشّرط الثّاني فهو الإفادة؛ وتعني –كما هو واضح– من كلام السّيوطيّ، وكلام كثير من النّحاة: (أن يحسن سكوت المتكلّم عليه)، أي أن يكون الكلام تاما، قال ابن عقيل: "و(فائدة يحسن السكوت عليها) أخرج الكلمة، وبعض الكلم؛ وهو ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر، ولم يحسن السّكوت عليه، نحو: إن قام زيد"[3]، لكن المتتبّع لكتب النّحاة يجدهم قد اختلفوا فيما يراد بالإفادة بين مضيّق؛ كما في قول ابن عقيل الذي حصرها في الدلالة المكتملة، وبين موسّع، كما هو الحال مع المرادي وغيره، حيث قال: "وقوله (مفيد) فصل أخرج به ما يطلق عليه لفظ، وليس بكلام في الاصطلاح لكونه غير مفيد، وذلك خمسة أشياء: الكلمة نحو (زيد)، والمركّب تركيبا تقييديّا نحو (غلام زيد)، أو تركيبا إسناديّا لا يجهل (كالنّار حارّة)، أو لم يُقصد ككلام النائم، أو قُصد لغيره لا لذاته؛ كالجملة الموصول بها، فلا يسمّى شيء من ذلك كلاما في الاصطلاح لكونه غير مفيد الإفادة الاصطلاحية، وهي إفهام معنى يحسن السّكوت عليه"[4].

فالنحاة متّفقون على اشتراط أن يكون الكلام مما يحسن سكوت المتكلم عليه، لكنّهم مختلفون فيما زاد على هذا الشّرط مما تعلّق به، مثل أن يتضمن الكلام معنى جديدا، وأن يكون مقصودا، وهذا ما يوضّحه قول السيوطي: "وهل يشترط إفادة المخاطب شيئا يجهله؟ قولان: أحدهما نعم، وجزم به ابن مالك، فلا يسمّى نحو: (السماء فوق الأرض)، و(النار حارة)، و(تكلّم رجل)، كلاما، والثاني: لا، وصحّحه أبو حيان، قال: وإلا كان الشّيء الواحد كلاما، وغير كلام، إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه، ثم خوطب به ثانيا، ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال: زيد قائم، كما أن النار حارة بلا خلاف ذكره أبو

---

[1] – ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، تحقيق ،ص15.

[2] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر،دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط2، 1996، ج1، ص21

[3] – بهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، ط1، 2009،ج1، ص16.

[4] – ابن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك برح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 2001 ،م1، ص268.

حيان في تذكرته"[1]، فالذين اشترطوا الإفادة نظروا إلى الكلام في مستواه التواصلي، فرأوا أن الكلام الخالي من الفائدة التواصلية لا يسمّى كلاما، لأن البشر يتواصلون بكلام يحمل أغراضا مقصودة، وقول أحدنا: (تُكلِّم أمس) لا يتعلّق به غرض محدد، وكذا قولنا: (كان فارس من الناس) لا يمكن أن يتعلق به غرض، ومن ثمّ رفض هؤلاء النحاة أن ينسبوه إلى الكلام المصطلح عليه بينهم، وهو قول سيبويه، قال: "وإذا قلت: (كان رجل ذاهبا) فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: (كان رجل من بل فلان فارسا) حسن، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: (كان رجل في قوم فارسا) لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح"[2]، أمّا الذين لم يشترطوها فاكتفوا بالكلام في ذاته لا بالنظر إلى قائله، قال الصبان: "والراجح خلافه، كما ذهب إليه أبو حيان وغيره، فالمراد بإفادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الإيجابية أو السلبية؛ سواء كانت حاصلة عند السامع أم لا، قصد بها المتكلم الكلام أم لا، طابق كلامه الواقع أم لا"[3]

والأمر نفسه مع اشتراط القصدية، والقصدية مربوطة كذلك بالجانب التّواصلي، وهي شرط زائد على (حسن سكوت المتكلم)، قال السّيوطي موضّحا: "وهل يشترط في الكلام القصد؟ قولان: أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك، وخلائق، فلا يسمّى ما ينطق به النّائم السّاهي كلاما، وعلى هذا يزاد في الحد (مقصود)، والثاني: لا، وصحّحه أبو حيان"[4].

والسؤال الذي يطرح نفسه: إذا كان النّحوي يشتغل على سلامة العبارة وصحّتها، فلم اشترطت الإفادة الجديدة والقصدية عند من اشترطهما؟ ومن أين أتتهم؟.

هذا ما يجيبنا عنه الحاج صالح، وسنورد إجابته في نقاط حتى يتضح الأمر أكثر ويتجلّى:

1- ينبهنا إلى أنّ للكلام مضمونين "اثنين: مضمون دلالي، ومضمون إعلامي أو إفادي، وفقدان أحدهما لا يؤثر في مضمون الآخر أبدا إلا في حالة المحال من الكلام فلا يمكن أن يفيد"[5]، أي أن للكلام معنى وفائدة، وهما شيئان متغايران، الفائدة هي ما يستفيده المخاطب من علم لم يكن تحصل عليه إلا بهذا الكلام الذي سمعه، أما قولنا: النار محرقة، والثلج بارد فغير مفيدة لأنها تدل على شيء قد علمه وجربه المخاطب العادي منذ صغره، وعلى الرغم من ذلك فلجملة (الثلج بارد) معنى يفهم، وكذلك (النار حارة)، وعلى هذا فلا توجد علاقة في هذه الحالة بين ما يدل عليه الكلام من معنى، وبين الفائدة التي يستفيدها المخاطب منه؛ أي: بين ما يفهم من الكلام، وبين ما يحمله من علم، فالمفيد منه هو ما يزيل بالفعل جهلا أو شكا يتصف به المخاطب في وقت معين حول موضوع معين، بقطع النظر عن معنى الكلام. وعلى الرغم من أن النحاة قد طبقوا هذا المبدأ التفريقي في بعض أبواب النحو فإنهم لم ينتبهوا إلى الفروقات الدقيقة، كما هو الحال مع الابتداء بالنكرة، فالفائدة مرتبطة بحالة المخاطب من حيث ما هو عليه من العلم أو الجهل أو الشك لما يحمله الكلام ليس إلا.

---

[1] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، م1، ص48-49

[2] – عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تعليق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1999، م1، ص98.

[3] – الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص57

[4] – المرجع نفسه، م1، ص49.

[5] – الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص72.

2- كما ينبّه إلى أنّ سبب اهتمام النّحاة المتقدمين بالفائدة مرجعه إلى ما لاحظوه بمشاهدة الفصحاء العرب وهو يتخاطبون بالفعل، وهذه المشاهدة الفعلية لأحوال مخاطباتهم لم يحظ بها كل من جاء من النحاة بعد زوال الفصاحة السليقيّة، ولذلك نجهم اهتمّوا كثيرا في تحليل اللّغة بالكلام الجاري بالفعل في تخاطب، أو في كلام موجه إلى مخاطب، لا إلى الكلام الملفوظ المجرد عن قرائنه[1]، بخلاف المتأخرين الذين أغفلوا هذا الجانب، بل صار هو الجانب الوحيد الذي يلتفتون إليه، فأخرجوا كلّ ما يرجع إلى القرائن من النّحو وتخلّصوا منها[2].

3- هذا الاقتصار على الكلام المعزول عمّا يلابسه هو سبب اقتصارهم – في الحقيقة- على الجانب النحوي والإعرابي خاصّة، والجانب التعليمي المحض للعربية، وخاصّة جانب القواعد بشكلها التّعليمي المنطقي ليس غير[3].

وبعد أن أنهينا القول عن الجزأين الأساسين في مصطلح الكلام عند النّحاة، نعود إلى بقية الشروط التي توسعت فيها كتب المتأخرين، وذلك حتى يعطوا الكلام ماهيّته الدّقيقة من جهة، وحتى يميزوه عن مصطلح ينبني عليه انبناء كبيرا هو مصطلح الجملة. هذه المصطلحات هي: 1- اللفظ 2- التركيب 3- الإفادة 4- الوضع، وهي مجموعة في قول من قال: "الكلام هو اللّفظ المركّب المفيد بالوضع"[4]، هذه المصطلحات يتفق فيها الكلام مع الجملة، إلا في الإفادة التامة فإنها لا تشترط في الجملة، بل تشترط فيها النواة الإسنادية فقط، ولذلك كان كل كلام جملة، ولا يصحّ العكس، وسنعمل على توضيح هذا الأمر جيدا حين نصل إلى تحرير مفهومها، ومما يميز الكلام عن الجملة كذلك: 5- الاستقلالية.

أ- اللّفظ: ما نطق به الإنسان، وتحرز به مما ليس بلفظ، فيخرج الكلام في اصطلاح المتكلمين، وكذلك المكتوب فإنه لا يطلق عليه كلام في الاصطلاح إلا مجازا، وكذلك الإشارة لا تسمى عندهم كلاما، وإن جاء ذلك في الشعر[5].

ب- التركيب: هو ما تركّب من كلمتين أو أكثر تحقيقا أو تقديرا[6]، فمثال المحقّق: (زيد قائم)، ومثال المقدّر: (زيد) لمن سأل: (من (من في الدار؟)، قال الرّضي: "وجزءا الكلام يكونان ملفوظين، كزيد قائم، وقام زيد، ومقدرين؛ ك(نعم) في جواب من قال: (أزيد قائم؟) أو (أقام زيد؟)، أو أحدهما مقدرا دون الآخر، وهو إما الفعل، كما في: (إن زيد قام)، أو الفاعل كما في (زيد قام)، أو المبتدإ أو الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿فصبر جميل﴾ (يوسف/ 18)"[7]

ت- الإفادة: تحدثنا عنها بما لا زيادة عليه، وقلنا: إنّ الجزء المتفق عليه بين النحاة هو: حسن سكوت المتكلم عليها، أي الاحتواء على معلومة كاملة (فخرج المعلومة المستفادة من المفرد، والإفادة الناقصة من المركب الذي لا يراد به التسمية بل الإخبار).

---

[1] – الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص62.

[2] – المرجع نفسه، ص63.

[3] – المرجع نفسه، ص63

[4] – محي الدين عبد الحميد، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، دار الفيحاء، سوريا، دط،دت، ص5.

[5] – إبراهيم الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، المملكة العربية السعودية، ط1، 2007،ج1، ص32.

[6] – ينظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص31.

[7] – الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ، ج1، ص31.

ث– الوضع: من النحاة من يذهب إلى أن الوضع يراد به القصد؛ تحرّزا من كلام السّاهي، والنائم، والمجنون، وكلام بعض الطير، وهناك من يذهب إلى أنه موضوع بالوضع العربي؛ احترازا من كلام الأعجمي، وهذا المعنى الثاني يستدعي أنّ الإفادة المحصّلة من الكلام لابدّ أن تكون وضعيّة، فتخرج بذلك الإفادة العرضية والعقلية، فالعرضية كما إذا قلت: (جاءني غلام زيد)، فيفهم من إضافة الغلام إلى زيد أنّ له غلاما، فهذه فائدة أفادها هذا الكلام، لكنها إفادة غير وضعية، إذ لم يوضع لأن يدلّ عليها ولا ليفيدها، وإنما وضع للإخبار عن غلام زيد بالمجيء، فإفادته أن لزيد غلاما عرضية لا وضعية، فلم يكن كلاما من جهتها، والعقلية كإفادة كلام المتكلم من وراء حائط، أن في ذلك الموضع إنسانا حيّا، فإنّ هذه الإفادة عقليّة لا يتكلّم فيها النّحوي، وإنما كلامه في الإفادة التي وضع اللفظ لها[1]، والذين يذهبون المذهب الثاني قد يضيفون إلى تعريف الكلام السّابق قيد (العربي) فيقولون: (بالوضع العربي). وهناك من النحاة من يجعل الوضع مساويا للتواضع والاصطلاح، قال ابن يعيش: "(بالوضع) فصل ثالث احترز به من أمور: منها ما قد يدل بالطبع، وذلك أن من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع، وذلك كقول النائم: أخ، فإنه يفهم منه استغراقه في النوم، وكذلك قوله عند السعال: إح إح، فإنه يفهم منه أذى الصدر، فهذه ألفاظ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها، ولا يقال لها كلم، لأنّ دلالتها لم تكن بالتّواضع والاصطلاح"[2].

ج– **الاستقلالية** (أي أن يكون التركيب مقصودا لذاته): هذا القيد يضاف ليميز الكلام عن الجملة، ذلك أنه قد يكون هناك تركيب، ويكون في ذاته مفيدا فائدة تامة، ولكنه منضو تحت تركيب أعلى منه (ليس مقصودا لذاته بل هو مقصود لغيره بتعبير المرادي السّابق)، فإن هذا لا يسمّى كلاما، مثل: (زيد قام أبوه)، و(جاء زيد وهو يبكي) فجملة (قام أبوه) و(هو يبكي) لا يطلق عليهما مصطلح الكلام لأنهما غير مستقلين، ولذلك قال ابن جنى في تعريف الكلام: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه"[3]، وقال ابن مالك موضّحا مدلول الاستقلالية: "واحترز بأن قيل (مقصود لذاته) من المقصود لغيره، كإسناد الجملة الموصول بها، والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصد هو، ولا تضمنه لذاته، بل قصد لغيره، فليس كلاما بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قاموا، من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا"[4].

7.2 . الكلم:

قال ابن عقيل معرّفا: "الكلم اسم جنس واحده كلمة، وهي إمّا: اسم وإما فعل، وإما حرف ... والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك: إن قام زيد"[5]، وقد احتاج النحاة إلى وضعه لأنهم وجدوا صورة من التركيب لا ينطبق عليها مصطلح الكلام، هذه الصورة هي احتواء التركيب على ثلاث كلمات فأكثر وتوفر نواة إسنادية ومع ذلك لا تفيد فائدة تامة يحسن سكوت المتكلم عليها، ولذلك نجد هذا المصطلح يرد ذكره حين يتطرق لمصطلح الكلام وشروطه، قال السيوطي: "الكلم القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدا، أفاد أم لا، فهو أخص من الكلام، لأنه يكون بالتركيب من ثلاث، وأعمّ منه لعدم اشتراط الفائدة"[6].

---

[1] – الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج1، ص38.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، مصر، ط2، 2015،ج1، ص45.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.

[4] – ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت، ج1، ص15.

[5] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص15.

[6] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص54.

ومن النحاة من يركز على العدد فقط، وبذلك فُسّر كلام سيبويه حين قال: (هذا باب علم ما الكلم من العربية)، قال ابن جني: "لما كان الكلام مصدرا، يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره، عدل عنه إلى الكلم، الذي هو جمع كلمة ... وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ... فجاء بما يخصّ الجمع، وهو الكلم، وترك ما لا يخص الجمع، وهو الكلام، فكان أليق بمعناه، وأوفق لمراده"[1] وقال السيرافي: "أمّا الكلم فقد يسأل سائل فيقول: لم لم يقل الكلام أو الكلمات؟ الجواب: أن الكلام يقع على القليل والكثير، والواحد والاثنين والجمع، والكلم: جماعة كلمة، كما تقول: خلفة، وخلف، وخربة، وخرب، وإنما أراد سيبويه أن يبين الاسم والفعل والحرف، وهي جمع، فأراد أن يعبر عنها بأشكل الألفاظ بها، وأشبهها بحقيقتها"[2]، وقال المجريطي: "واختار الكلم على الكلام إعلاما أنه يسأل عن ثلاثة أشياء، ولا تكون إلا جماعا"[3].

8.2 . الكلمة:

تطلق الكلمة لغة: على المفرد، كما تطلق على الجمل المفيدة، مثل: قوله تعالى: ﴿كلا إنها كلمة هو قائلها﴾ (المومنون/100) إشارة إلى قوله: ﴿رب ارجعون لعلي أعمل صالحا﴾ (المومنون/99)، قال ابن مالك: "الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام ؛كقوله تعالى: ﴿وكلمة الله هي العليا﴾ (التوبة/ 40)، وكقوله عليه السلام: (الكلمة الطيبة صدقة) (أخرجه البخاري)، وعن اسم وحده، أو فعل وحده، أو حرف وحده"[4]، أمّا في الاصطلاح؛ فقد ذكر السيوطي أنّها: "قول مفرد مستقل، وكذا منويّ معه على الصّحيح"[5]، من هذا التّعريف وغيره يمكن تقرير الحقائق الآتية[6]:

1- تصدير الحدّ بالقول مخرج غيره من الدّوال؛ كالخط، والإشارة ... من جهة، ومخرج للمهمل كذلك، ذلك أن القول هو اللفظ المستعمل للدلالة على معنى، قال السيوطي: "إن ما يخرج من الفم إن لم يشمل على حرف فهو صوت، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفردا فكلمة، أو مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد فكلام، أم من ثلاثة فكلم"[7].

2- المفرد هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه (في مقابل المركب الذي ينبني معناه على فهم أجزائه)

3- نبه بالمستقل على أبعاض الكلمات الدالة على معنى، كحروف المضارعة، وتاء التأنيث، وألف ضارب، فليست بكلمات لعدم استقلالها.

4- الكلمة قد تكون مفردة تحقيقا (مكونة من كلمة واحدة)، وقد تكون مركبة لفظا لكن مدلولها مفرد، مثل: المركب الإضافي، والمركب المزجي، والمركب الإسناد المسمى بها، قال الرضي: "فالمعنى المركب على هذا، هو الذي يدل جزء اللفظ على جزئه، نحو: (ضرب زيد) و(عبد الله) إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناهما مفرد، وكذا لفظهما؛

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص25.

[2] – أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2008، م1، ص12.

[3] – هارون بن موسى المجريطي، شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان، مصر، ط1، 1984، ص5.

[4] – ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص11.

[5] – السيوطي، همع الهوامع، م1، ص23.

[6] – ينظر: المرجع نفسه، م1، ص24.

[7] – السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو،تحقيق، غازي مختار طليمات، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1987، ج2، ص4.

لأن اللفظ المفرد: لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهما كذلك، واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه"[1].

5- نبه بـ(المنوي) إلى المقدر وجوبا، مثل استتار الفاعل، فـ(قام) إذا نوينا معه الضمير فليس كلمة، بل كلام، وإذا أريد لذاته بعده كلمة دالة على حدث وزمن فهي كلمة

6- من النحاة من يضيف مصطلح الوضع كما هو الحال مع الزمخشري الذي عرفها بأنها: "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[2]، ويقصد بالوضع التواضع والاصطلاح، أو الاتفاق بين العرب على جعل هذه الحروف المجتمعة لهذا المعنى، قال الرضي: "والمقصود من قولهم: وضع اللفظ، جعله أولا لمعنى من المعاني، مع قصد أن يصير متواطئا عليه بين قوم، فلا يقال – إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول– إنك واضعه؛ إذ ليس جعلا أولا، بلى، لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل إنك واضعه؛ كما إذا سميت بزيد رجلا"[3]، ثم إن الوضع هو ما يدخل المركبات الإسنادية المسمى بها ضمن قائمة المفردات[4].

وهكذا؛ نجد أن تعريف الكلمة عند النحاة انبنى على ثلاثة مقومات أساسية هي: اللفظ، والمعنى المفرد، والوضع.

3. خاتمة:

نخلص مما تقدم؛ أنّ المصطلحات النحوية الأساس هي المفاتيح أوالمدخل الرئيس للولوج إلى الأبواب النحوية؛ لأنّ هذه الأخيرة تنبني عليها، ولهذا كانت محل عناية من قبل النحاة في مقدمات كتبهم.

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها:

_أنّ النحو علم مستقرأ من كلام العرب، يهتم بالكلام، وما يعرض لكلمه من أحوال وتغيرات طارئة على أواخرها .

_ يعدّ النحو نظاما للغة العربية، واللغة هي في حقيقتها تقوم على جانبين: جانب فيزيائي تمثلها الأصوات، وجانب وظيفي يتجلى في التواصل والإبلاغ، وهذا الأخير لا يتحقق إلا بمراعاة قواعد النحو المتحكمة في الاستعمال اللغوي، فهي بمثابة معيار تداولي وعرفي لا يخرج عنه مستعمل اللغة الذي يستهدف الإفهام والبيان.

_ تعدّ المصطلحات النحوية الأساسية مفاتيح ممهده للوصول إلى الأبواب النحوية.

_ تتضمن المصطلحات النحوية مفاهيم جوهرية للنحو العربي؛ ومن ثمة كانت حاضرة بقوة في مقدمات الكتب النحوية.

_ تنبني الأبواب النحوية على المصطلحات الأساسية.

_ اختلفت منطلقات النحاة في مقدمات كتبهم؛ فمنهم من ينطلق من مصطلح الكلمة وصولا إلى المركبات، ومنهم من ينطلق من مصطلح الكلام؛ الذي تنبني عليه الأبواب النحوية.

_ اعتمد النحاة على منهجية تدرجية في نقل المعرفة النحوية للمتعلم؛ انطلاقا من تعريفه بداءة بالمصطلحات الأساس التي تحمل مفاهيم مركزية في النحو العربي؛ ليصل من خلالها إلى معرفة الأبواب النحوية الجامعة لمسائل علم النحو.

---

[1] – الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص22

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص43.

[3] – الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص21.

[4] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص45.

_ ترتبط هذه المصطلحات بالمعجم الفني للنحو العربي؛ الذي يبين نوعية المعرفة المفرزة، وبها يتميز النحو عن غيره من العلوم.

_ اختلفت مضامين المصطلحات النحوية الأساسية؛ حيث وضع لها النحاة قيودا وشروطا لتميزها .

_ عدّ الكلام محور النظر النحوي؛ من خلال وصفه وتحليله.

_ اعتمد النحاة على رؤية منهجية في جمع المادة النحوية وترتيبها وتصنيفها.

من الاقترحات :

_ ضرورة إعادة قراءة النحو العربي؛ وذلك لفهم أصوله، وتوسيع زاوية النظر في التحليل بالنسبة للدارس.

ومن التوصيات:

نوصي بالرجوع إلى تراثنا النحوي الذي يحتاج إلى قراءة وإعادة قراءة للوقوف على الأسس المعرفية والابستمولوجية والمنهجية للنحو العربي؛ لأن تراثنا يشكل قاعدة أساسا إذا استثمر استثمارا جيدا أمكننا فهمه وتطوير أفكاره، مثلما فعل الغربيون الذين انطلقوا من تراثهم القديم واستثمروه وطوروه.

4. قائمة المراجع:

1. إبراهيم الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، المملكة العربية السعودية، ط1، 2007).
2. بهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، (دار الطلائع، مصر، ط1، 2009).
3. الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، (دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2008).
4. الحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك برح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان،(دار الفكر العربي، مصر، ط1، 2001.)
5. _ الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان العربي، (موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2012).
6. الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمالات العربي، (المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط2012،1.)
7. الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة،(موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007).
8. _ الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، (موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2012 .)
9. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو،تحقيق، غازي مختار طليمات، (مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1987).
10. جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصححه: فؤاد علي منصور،(دار الكتب العلمية، لبنان ،ط1، 1998.)
11. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحمد هنداوي، (المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت.)
12. رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، (دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط2، 1996)
13. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تحقيق: عبد الله الدرويش، (دار البلخي، سوريا، ط1، 2004.)

عبد الله جمال الدين بن هشام، قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، (دار الخير، سوريا، ط1، 1990.)

14. عبد الله جمال الدين بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، (دار الفكر، لبنان، دط، دت.)

15 . عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد على النجار،(المكتبة العلمية، مصر، ط1، 1952.)
16. عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات عربي- فرنسي، فرنسي – عربي مع مقدمة في علم المصطلح، (الدار العربية للكتاب، تونس، دط، دت.)
17. علي بن محمد الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، (دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1955.)
18.عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تعليق: إميل بديع يعقوب،(دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1999.)
19. عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، (دار الفكر، لبنان، ط1، 1948.)
20.عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري،(عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1981.)
21.فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، (دار الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2011.)
22. محمد بن عبد الله ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت.)
23. محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، (دار صادر بيروت، لبنان دط، دت.)
24. محي الدين عبد الحميد، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية،(دار الفيحاء، سوريا، دط، دت.)
25. محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1996.)
26. محمد جمال الدين بن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو، تحقيق : سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، (دار المنهاج، الرياض، السعودية، 2007.)
27.محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميلل بديع يعقوب، (دار لكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 1999.)
28. محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت.)
29.هارون بن موسى المجريطي، شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف، (مطبعة حسان، مصر، ط1، 1984.)
30. يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، (دار سعد الدين، مصر، ط2، 2015.).